صراع الهيئات

النقيب المهندس سليمان هارون

من يراقب هذه الحكومة وحركتها يصاب بالذهول ... والخوف. الذهول هو ناجٌ عن قدرتها على تعطيل نفسها، اما الخوف فهو من التدهور الذي يمكن ان يصيب الوضع المعيشي بسبب غياب رؤية اجتماعية واضحة لمعالجة المشاكل الحياتية.

صحيح ان الحكومات التي سبقتها لم تجترح كثيراً من المعجزات، غير ان احداً لم يكن يأمل منها ذلك. اذ انها تحت شعار "الوحدة الوطنية"، كانت تجمع كافة التيارات السياسية مع كل اختلافاتهم مع ما يتبع ذلك من صعوبة في اتخاذ القرارات. ورغم كل ذلك فقد تمكنت والى حد بعيد من تسيير امور الناس الحياتية، والتوصل الى بعض التوازنات التي تؤدي في النتيجة الى تدبير شؤون المواطنين اليومية بطريقة او باخرى.

وعندما جاءت هذه الحكومة، ظنّ من ليس له شأن في السياسة، انها كونها من لون واحد، وبالتالي العامل السياسي المعرقل غير مزروع في حمضها النووي، فمن البديهي ان تتخذ القرارات التي تخدم مصالح الناس بسهولة وبسرعة اكثر من سابقاتها، كون هكذا قرارات هي في صميمها تقنية وعلمية وحسابية وهي ذاتها عند كل الطوائف، وفي كل المناطق وعند كل الاحزاب.

فالماء والكهرباء والهاتف والطرقات والمدارس والصحة والزراعة والصناعة والسياحة والنفط... كلها امور لا لون لها ولا طائفة ولا حزب. ومجال الخلاف فيها محصور فقط في وجهات النظر لناحية ايجاد افضل الحلول وفق معايير ودراسات ومؤشرات علمية موضوعية.

ولكن مفاجأة أتت عندما عطلّ الوزراء قرارات بعضهم البعض، واصيب المواطنون بخيبة كبيرة حيث لاحظوا تراجعاً مؤلماً في مستوى معيشتهم على مدى شهور متتالية. طبعاً يمكن استنباط الكثير من الاسباب، ولكن اللافت هو طغيان "النَفَس الرأسمالي" على

تقرير (او عدم تقرير) السياسات المالية والاجتماعية لهذه الحكومة. واللافت اكثر هو ان هذا يحصل رغم وجود وزراء جاؤوا من تيارات واحزاب معروفة بالتصاقها بالشعب ولا سيما العمال والفقراء، وهؤلاء يعملون بالفعل الآن في وزاراتهم على هذا الاساس، والناس كلها ترى وتلمس الفرق بينهم وبين غيرهم.

هذا "النَفَس الرأسمالي" جاء نتيجة تمدد نفوذ الهيئات الاقتصادية الى داخل مجلس الوزراء حتى بات المراقب يشعر بان هناك حكومة ظُل تقرر التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وان اي قرار مخالف لما ترتأيه هذه الهيئات لا يمكن ان يمر.

كذلك استطاعت الهيئات الاقتصادية تدجين الاتحاد العمالي العام وامنّت بالتالي من هذه الجهة شر اي تحرك شعبي في الشارع او حتى اية مواجهة جدية في الاعلام.

ربّ قائل ان الهيئات الاقتصادية تدافع عن مصالحها وهي لا تمثل جمعيات خيرية انسانية بل شركات تجارية تجاهر علناً وبكل فخر انها تبغي الربح. كل ذلك هي امور مشروعة انما تصبح خطرة وهدامة في غياب دور متوازن للحكومة ويصبح اكثر خطورة عندما تنحاز هذه الحكومة بشكل سافر وشبه تام الى جانب الرأسمالية المتوحشة التي لا يهّمها سوى مصالحها ولو على حساب الطبقات الفقيرة.

وسط هذه الفوضى الاجتماعية برز دور لافت لهيئة التنسيق ولرابطة الاساتذة المتفرغين بقيادة النقيبين حنا غريب ونعمت محفوض. اللافت هو انهما عبّرا عن شعور مئات الالوف من العمال في كافة القطاعات وليس فقط في القطاعات التي يمثلانها. فصرختهما كانت مدوية وتمكنت من اكتساب مصداقية لدى الناس الذين شعروا بالفعل انها صرخة صادقة ومعبرة عن واقع الاكثرية الساحقة من الشعب. الفرق كبير بين هذا الموقف، وموقف الاتحاد العمالي العام الذي بدلاً من ان يدافع عن قرار الضمان الاجتماعي الذي يؤمن اصلاح اوضاع فرع المرض والامومة، ويضغط على الحكومة لاقراره، اهمل الموضوع وكأن الامر لم يعد يعنيه تاركاً مصير المضمونين في مهب الريح.

واخيراً هل من احد ما زال يذكر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؟ الان نحن احوج ما نكون اليه. فالاجتماعات والمفاوضات التي تجري الان بشكل مبعثر بين هذه وتلك من الهيئات او النقابات والتي اصبحت تشكل منبراً اعلامياً للطامحين الى العلى، كان من المفترض ان يأويها سقف هذا المجلس فهو اذا ما فعل، يشكل واحة من الهدوء في خضم هذا الضجيج العقيم، ومركزاً للتفكير في كيفية التوفيق بين كافة مكونات المجتمع وفي شتى الظروف، مما يجنّب الدولة التحوّل الى هيئة بين سائر الهيئات.